تيسير النحو العربي بين القدماء والمحدثين

د. لزرق زاجية
المركز الجامعي- تيسمسيلت

الملخص:

قد انقسم علماء اللغة حول موضوع تيسير النحو العربي أقساما شتى، كل يدلي بدلوه؛ فمنهم من يقول بتيسير النحو، ويبالغ فيه حتى يكاد يحذف النحو تماما، ومنهم من يتمسك بالنحو كما هو، ولا يقبل بأي تجديد أو تغيير، ومنهم من يقف بين بين، ويشد من كل طرف بسبب.

وعلى هذا الأساس فقد كثرت الاتهامات، فاتهم المفرطون في التيسير بأنهم يعملون على هدم النحو العربي من أساسه، وهذا ما يصدق على دعاة العاميات خاصة، لأن دعوتهم ليست تجديدا ولا تيسيرا للنحو العربي، وإنما هي تدمير له، وضرب للعربية الفصحى في صميمها.

وعلى هذا الأساس فنحن لا نعير اهتماما لهذا الرأي، لكونه من الآراء الهدامة والحقودة على العربية والإسلام في آن واحد، وباقي الآراء المتعلقة بهذا الموضوع الشائك فقد تراوحت في مجال النحو بين الجزئية والشمول، أي بين المحافظة والتحديث، وكانت في كثير من الأحوال غنية بالإثارة والغرابة، إما في اعتمادها الظواهر الشاذة والقضايا الخلافية وقواعد العامية وإما في تفتق عقول أصحابها عن مجموعة اجتهادات.

لكن وعلى الرغم من ذلك نستطيع أن نقول إن الآراء كلها تنطلق من مشكاة واحدة، وهي التيسير والتسهيل ليكون نحونا العربي مقبولا مستساغا، يساير التحديث الذي ترفع رايته مدارس علم اللغة الحديث.

أ- ماهية النحو:

اللغة العربية مفخرة أهلها في كل زمان ومكان، والعرب قوم يعتزون بلغتهم وبفصاحتهم اعتزازا كبيرا، ويفاخرون بها غيرهم من الأمم.

وعندما أراد الله تعالى أن يجعل لرسوله معجزة يتحدى بها قومه أنزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين... وكان ارتباط اللغة العربية بالعقيدة الإسلامية دافعا للعلماء المسلمين في التصنيف والتأليف، ووضع القواعد والمعاجم حفاظا على هذا القرآن وحرصا على فهمه وتفسيره...

فقد أجمعت الروايات التاريخية على أن العرب قد أحسوا في منتصف القرن الأول الهجري بخطر يهدد لغتهم، وخاصة حين امتد هذا الخطر إلى النص القرآني، وذلك بسبب شيوع اللحن على ألسنة الأعاجم والموالي، ومنه إلى ألسنة أبناء العربية... هذا، وتقول معظم الروايات التاريخية أن أبا الأسود الدؤلي (المتوفى عام 69 هجرية) هو أول من فكر في دفع خطر اللحن عن النص القرآني واللغة، عندما قال لكاتبة :"إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن اتبعت شيئا من ذلك غنة فاجعل مكان النقطة نقطتين ...".

لسنا هنا في صدد ذكر تاريخ نشأة النحو العربي وتطوراته عبر الحقب الزمنية والفكرية المختلفة، بل ونقول أنه من الجدير البدء بتعريف النحو، لأن تعريفه يعطينا صورة حقيقية عن موضوعاته وأغراضه.

ومن أهم التعريفات ما ورد عن الخليل بن أحمد الفراهيدي في قوله:" النحو القصد نحو الشيء، نحوت نحوه، أي قصدت قصده. وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية، فقال للناس انحوا نحو هذا، فسمي نحوا، ويجمع على الأنحاء "[01].

وقد عرفه ابن جني بأنه " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك. ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في
الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها، رد به إليها "[02].

وذكر الشريف الجرجاني، أنه " علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده"[03].

والجدير بالذكر أن تسميات علم النحو قد اختلفت عبر الزمن، فمنهم من أسماه علم الإعراب مثل: الجرجاني في دلال الإعجاز، والزمخشري في المفصل، وكذلك سماه الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه المدرسي جامع الدروس العربية، وغيره من المحدثين.

ومنهم من أسماه علم العربية، كصنيع الزمخشري في كتابة (المفصل في علم العربية)، وابن الأنباري في (الإنصاف في مسائل الخلاف) مثلا، وابن النديم في (الفهرست)، وابن الأثير في (المثل السائر)، وابن خلدون في (المقدمة)، وجلال الدين السيوطي في (سبب وضع علم العربية) و(المزهر في علوم اللغة وأنواعها).

ومن الملفت للانتباه أن ثمة بعض الاختلافات في ترتيب علوم العربية، من حيث الأصل والفرع، أو من حيث الأهم والمهم. فهذا العلامة ابن خلدون قد عد النحو أحد أركان الأدب الأربعة(04).

وهذا ابن جني يعد في كتابه الخصائص (باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية) قائلا: " اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية ولا وراءه من نهاية، وذلك أن أكثر من ظلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه، ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافة بها، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأنحائها، وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقة منها، وجاز عليهم بها وعنها ...."(05).

ومن الملاحظ أن المسائل المذكورة في هذا التصريح متصلة بالبلاغة – حسب رأينا-أكثر من اتصالها بعلم النحو وحتى علم الإعراب... ووجدناه في قوله السابق يعبر عن علم النحو بسمت كلام العرب... كما وجدنا الخليل بن أحمد الفراهيدي يعبر عنه بوجوه العربية... وغير ذلك من التعبيرات المختلفة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على أن لعلم العربية مدلول أوسع مما صار إليه بعد القرون الأولى خاصة عندما ترادف مع مصطلح النحو بمعناه الضيق لدى المتأخرين. فهو العلم الذي يختص بالبحث في قواعد هذه اللغة بمختلف مستوياتها: الصرفية، والصوتية، والتركيبية، والدلالية...

ومن المعروف أن أول كتاب وصلنا في علم النحو هو كتاب سيبويه المتوفي عام 180 هجرية، والذي تضمن أصولا وأطرافا في فنون شتى، كما لم يستطع أحد أن ينال منه أو يقدم بديلا عنه، حتى قال قائلهم: "من أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد سيبويه فليستحي". ونعتقد أن الشروح التي قام بها العلماء بعد ذلك لمؤلفات الخليل وسيبويه وتحقيقها لأبرز دليل على ذلك.

وقد ضم كتاب سيبويه عدة أبواب ومسائل ومباحث عربية منها:

* باب المسند والمسند إليه، ومنها باب اللفظ للمعاني، ويقصد بها المشترك اللغوي، وباب الاستقامة من الكلام والإحالة، وهو في نظم الكلام وكيفية مطابقته للواقع، وعلاقته بالمتكلم وبالسامع

*باب ما يحتمل الشعر: وهو في الضرورات الشعرية (06).

*وغير ذلك من المسائل المنثورة في كتابه الذي دعي بحق قرآن النحو، والتي عزف أصحاب الصناعة النحوية عن الخوض فيها بعد ذلك الزمان الأول، وشغلوا بالأشكال الظاهرة لتركيب الكلام العربي.

ب- نقد القدماء للنحو العربي وتقويمه:

من الحقائق التي لامراء فيها أن علماء العربية القدماء قد عملوا، وبكل إخلاص، وتفان على إرساء قواعد النحو وأصوله بعد تفشي ظاهرة اللحن خاصة، محافظين بذلك على سلامة النص القرآني عند تلاوته، والتزام الدقة والضبطفي فهم أحكامه ومعانيه.

وقد ارتفعت بعض الصيحات المفتعلة حينا والمغرضة أحيانا أخرى، متهمة إياهم في أحكام مطلقة بالجمود والغموض والتعقيد، بل وصلت أحيانا إلى حد اتهامهم بالجناية على اللغة.

وعلى الرغم من ذلك فثمة بعض التعقيدات التي تحويها كتب النحو القديمة، كبعض الاستطرادات والفروع من المسائل المفرقة التي لا يجمعها باب واحد، وجمود الأمثلة وغرابة الشواهد، وسقوط الكثير منها، مما مال بالنحو إلى نحو الصناعة لا نحو اللغة، وهذا ما أدى بدوره إلى وجود الكثيرمن الصعوبات التي تواجه الدارسين، والمدرسين في ميدان النحو العربي على السواء.

ويمكننا أن نمثل لذلك بما قاله الجاحظ لأبي الحسن الأخفش: " أنت أعلم الناس بالنحو، فَلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي

من كتب الدين، ولو وضعتها هـذا الموضع الذي تدعو إليه قلت حاجتهم إلي فيها، وإنما كانت غايتي المقالة، وأنا أضع بعضها هذا الموضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس ما لم يفهموا"[7].

ومن أسباب هذه التعقيدات والصعوبات أيضا: بعد الشقة عن أهـل هذا العصر، وما عرف عنهم من إتقان اللغة: مألوفـها وغريبها، سهلها وأكملها، قال ابن كيسان: " نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلـى عبارة وإيضاح؛ لأنه أُلف في زمان كان أهله يؤلـفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم "[8].

ويعلل أبو جعـفر على لسان علي بن سليمان بغير ما ذكره ابن كيسان، يقول: " ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى غير ما قال ابن كيسان، قال: عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيها بيتا مشروحا، وجعل فيها مشتبها، ليكون لمن استنبط وفطر فضل، وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن"[9].

ويعلق على ذلك بقوله: " وهذا الذي قاله علي بن سليمان حسن: بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته، إذ كان ينال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة، ولو كان كله بينا لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطل التفاضل، ولكنه يستخرج منه الشيء بالتدبير، ولذلك لا يمل، لأنه يزداد في تدبره علما وفهما "[10].

ومن أسباب ذلك أيضا: تأثر النحاة بالوسط الفلسفي، مع رغبتهم في مشاركة أرباب العلوم الأخرى في هذا العنصر. أضف إلى هذا نقل اللاحق عن السابق في التأليف النحوي مع الرغبة في أن يربو عليه حتى كان ذلك قصر الميدان النحوي على الحركة الإعرابية والاتساع فيها، تلك التي هي جزء من النحو، وليست النحو كله ولا جوهره، حتى سموا النحو بعلم الإعراب، وتزيد النحاة في ذلك، وفي خلافهم حول الحدود النحوية، وحول مصطلحات هذا العلم رغبة في التصعيب والغموض بغية الارتزاق.

ومن أمثلة ذلك ما رواه أبو العباس المبرد عن المازني (ت 249هـ) أنه قال: "قرأ علي رجلٌ كتاب سيبويه مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال الرجل:(أما أنت فجزاك الله خيـرا، أما أنا فما فهمت حرفا)..." [11].

وقد قال عبد القاهر الجرجاني في ذلك:" واعلم إنـه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف منهجه الذي نهجت فلا تزيغ عنها، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه وخطؤه إلى النظم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيـب به موضعه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له"[12].

ومع ذلك فقد أدرك علماؤنا قديما ما تضمنه النحو من صعوبات. فقد أدركوا أن بعض مصادره كانت تعاني من الاضطراب في تتالي الأبواب، وفي توزيع جزئيات الباب الواحد، فضلا عن الغموض في العناوين، مع غياب الدقة في المصطلحات، وصعوبة الاهتداء إلى المسائل، وعدم التطابق بين العنوان وما تحته. ويمثل كتاب سيبويه خير نموذج لهذه الأحكام، مع أنه يمثل أكمل وأنضج محاولة فـي التأليف النحوي قديما وحديثا[13].

وعلى هذا الأساس فقد استجاب علماء العربية القدماء تلقائيا لدعوة التيسير على مر القرون- على المستويين النظري والتطبيقي- فكانوا يؤلفون المؤلفات الضخمة للمتخصصين، ويؤلفون للناشئة متونا ومختصرات مهذبة.

*فقد ألف خلف الأحمر(ت180هـ) " مقدمة في النحو" قال في بدايتها: "لما رأيت النحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل والطرق العربية والمأخذ الذي يخفف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله ويحيط به فهمه، فأمعنت النظر والفكر في كتاب أجمع فيه ألأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها فصلا ولا أداة ولا دلالة إلا أمليتها فيها. فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النحو كله مما يصلح لسانه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشـده، أو خطبه أو رسالة إن ألفها"[14].

وتطالعنا في كتب التراجم والفهارس عناوين كثيرة تدل على أن القدماء كانوا يدركون بعض مصادر الصعوبة في تعلم النحو، وأن تيسير النحو للناشئة أمر لا مناص منه.

*فقد ألف الكسائي مختصرا في النحو، وألف ابن النحاس (التفاحة)، وابن جني (اللمع)، وابن قتيبة (تلقين المتعلم)، ولابن خالويه (المبتدئ)، وللزبيدي (الواضح في النحو) ... وغير هذه المصنفات الكثير. ولا تخفى تلك الحركة الإصلاحية الكبيرة التي حملت لواء التيسير والإيضاح والإرشاد، كحركة ابن حزم وابن رشد وابن الأثير، وابن خلدون وابن مضاء القرطبي...

ج- دعوة ابن مضاء الرائدة إلى تيسير النحو:

مما لا شك فيه أن المطالبة بتيسير النحو العربي إنما انطلقت من الأندلس وبقلم ابن حزم المعروف بمذهبه الظاهري. كانت دعوة صريحة إلى تحرير النحو من جميع التعقيدات التي ليست من النحو ولا من العربية. وعلى خطاه سار تلميذه ابن مضاء القرطبي الذي رفض العلل، وضبط مفهوم العامل النحوي.

وقد حظيت دعوة ابن مضاء، في العصر الحديث، بكثير من الحفاوة والاهتمام، خاصة في نظرته للعامل. إذ تم تحقيق مؤلفه الشهير (الرد على النحاة) ونشر على يد الدكتور شوقي ضيف عام 1947م، أين أحدث ضجة كبيرة في الهيئات العلمية، وتردد ذكره في كثير من كتابات الباحثين والدارسين المعاصرين. ووصف بعضهم منهج ابن مضاء بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، ورأوا فيه دراسة رائدة في الفكر اللغوي العربي القديم.

يقول ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة): " إني رأيت النحويين- رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا فيها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الامتاع حججها، حتى قال شاعر فيها:

ترنو بطرف ساحر فاتر */* أضعف من حجة نحوي

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول، المجرد عن المحاكاة والتخييل، كانت من أوضح العلوم برهانا، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزانا، ولم تشتمل إلا على يقين أو ما قاربه من الظنون"[15].

ومعنى هذا أن ابن مضاء قد وضع نموذجا جديدا لوصف اللغة العربية والتقعيد لها وفق أصول ومبادئ فكرية وفلسفية تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي وضعتها مدرسة البصرة.

ومن ذلك أنه عقد فصلا عن إلغاء العامل، فيقول: " قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع يكون فيها بعامل لفظي وبعامل معنوي... وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عامل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة وطبع..."[16].

ومع ذلك فابن مضاء يسلم منذ البداية بالهدف التعليمي وبالجانب المعياري، لكنه يعترف بمبالغة النحاة في ذلك، فمثلا عند دعوته إلى نبذ تقدير متعلق الجار والمجرور، وتقدير الضمائر في الصفات قائلا: " فإن قيل أنت أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول، فأرني كيف يأتي ذلك مع الوصول إلى غاية النحو؟ قلت: أريتك هذا في أبواب تدل على ما سواها، وقد شرعت في كتاب يستعمل على أبواب النحو كلها، فإن قضى الله تعالى-بإكماله- انتفع به ما لم يسعفه عنه التقليد، وإلا فيسدل بهذه الأبواب على غيرها"[17].

ومن المحاولات الجديرة بالذكر، والمتصفة بمبدأ التيسير والإصلاح ما قاله الجاحظ من الترفق بالصبيان في تعلم النحو، وهي رسالة إلى المعلمين: " أما النحو فلا تشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو عما هو أولى به... وعويص النحو لا يجدي في المعاملات، ولا يضطر إليه شيء "[18].

ولابن خلدون كلمته في تيسر النحو وتسهيله على المتعلم؛ فمما" أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غايته، كثرة التأليف، واختلاف المصطلحات في التعليم، وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل، فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها، ومراعاة طرقها، ولا يفني عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها، فيقع القصور ولا بد دون رتبة التحصيل... ويمثل ذلك أيضا علم العربية من كتاب سيبويه وجميع ما كتب عليه، وطرق البصريين والكوفيين والأندلسيين من بعدهم، وطرق المتقدمين والمتأخرين : مثل ابن الحاجب، وابن مالك، وجميع ما كتب في ذلك، وكيف يطالب به المتعلم وينقضي عمره دونه"[19].

ومعنى هذا أن المعلم يعد ركنا أساسيا من أركان العملية التعليمية، إذ يرى ابن خلدون أن حصول ملكات العلوم – بما فيها العلوم اللسانية- تكون تلقينا بالمباشرة عن الشيوخ، وبالتدرج، ويراعى في ذلك قوة العقل والاستعداد لقبول ما يرد على المتعلم من علوم. والعلامة ابن خلدون يشير بعد ذلك في مقدمته إلى أهم طرائق التدريس، وكيفية تحصيل العلوم - بما فيها العلوم اللسانية - قائلا :" اعلم

أن تلقين العلوم إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا، وقليلا، ويلقي عليه أولا مسائل من كل باب في الفن هي أصول ذلك الباب، ويقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يرد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفن، وعند ذلك تحصل الملكة في ذلك العلم إلا أنها جزئية ... ثم يرجع به إلى الفن ثانية، فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها، ويستوحي الشرح والبيان ويخرج عن الإجمال، ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه... وقد شاهدنا كثيرا من المعلمين لهذا العهد الذي أدركنا يجهلون طرق التعليم وإفادته، ويحضرون للمتعلم في أول تعليمه المسائل المقفلة من العلم، ويطالبونه بإحضار ذهنه في حلها، ويحسبون ذلك مرانا على التعليم، وصوابا فيه، ويكلفونه وعي ذلك وتحصيله ..."[20].

فيرى ابن خلدون أن حصول ملكات العلوم تلقينا بالمباشرة عن الشيوخ، أكمل وأكثر تمييزا للاصطلاحات والمعارف، وأشد استحكاما وأقوى رسوخا، وعلى قدر كثرتهم تحصل الملكات وترسخ.

وتحدث ابن خلدون مطولا عن كتاب سيبويه وطبيعة الدارسين له قائلا: " ومن هؤلاء المخالطين لكتاب سيبويه من يغفل عن التفطن لهذا، فيحصل على علم اللسان صناعة، ولا يحصل عليه ملكة، وأما المخالطون لكتب المتأخرين العارية عن ذلك إلا القوانين النحوية مجردة عن أشعار العرب وكلامهم فقلما يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة أو ينتبهوا لشأنها ..." [21].

وعموما، ورغم ما ذكرناه عن محاولات علماء النحو القدماء في تيسير النحو وإصلاحه من ناحية، ومناقشة الأصول والمبادئ النظرية التي وضعتها المدارس النحوية من ناحية ثانية، إلا أن هؤلاء العلماء لم يدركوا من هذه الصعوبات إلا القليل لقربهم من عصور السلامة اللغوية، وقدرتهم على تحصيل الملكة.

هذا عن مساهمات القدماء وعن آرائهم في قضايا تيسير النحو، فماذا عن المحدثين وجهودهم في تيسير النحو وتبسيطه ؟؟.

د- نقد المحدثين للنحو العربي وتقويمه:

ظهرت في العصر الحديث الكثير من الدعاوى لتجديد النحو العربي؛ منها: دعوة رفاعة الطهطاوي، وجرجس الخوري، وعلي مبارك، وقاسم أمين، وطه حسين، وأحمد المرصفي، وحفني ناصف، وعلي الجارم، وإبراهيم مصطفى، وأمين الخولي، وشوقي ضيف، وإبراهيم أنيس، وتمام حسان ... وغيرهم كثير ممن تأثروا بالمحاولات القديمة في التجديد والإيضاح والتيسير.

كل هؤلاء العلماء حاولوا تقديم نماذج نحوية جديدة للنهوض بالدرس النحوي في إطار النظرية النحوية العربية، وقد تراوحت جهودهم بين العلمية والموضوعية، وبين العدائية والانفعالية، وهوجم النحو بما فيه وما ليس فيه. غير أن هذه المحاولات لم تحقق النجاح الكافي - على الرغم من استثمار النظريات اللغوية الجديدة - لعدة أسباب تناولتها المؤلفات اللغوية والكتب المتخصصة في التيسير النحوي.

ومن بين مضامين التجديد في لغتنا العربية ما قام به الدكتور شوقي ضيف في بحثه المتميز " تيسير النحو " المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وكتابه " تجديد النحو"[22]، حيث قام بإعادة تنسيق أبواب النحو العربي، وإلغاء الإعراب المحلي والتقديري، وحذف الكثير من الزوائد، ووضع جداول لتصريف الفعل مع الضمائر، وبسط القول في تاء التأنيث الساكنة ودلالاتها المتنوعة، وتطرق لباب الذكر والحذف لعناصر الجملة الأساسية، وآخر لعناصر الجمل المستقلة. وقد ذكر الدكتور شوقي ضيف في أكثر من مناسبة بأن نشره لكتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء القرطبي باعثا له مند تحقيقه على التفكير في تجديد النحو حيث يعرضه عرضا حديثا على أسس قويمة تصفيه وتروقه وتجعله داني القطوف للناشئة[23]

وكان له ما أراد من خلال تصنيفه على أسس أربعة، وقد تشخصت أفكاره في المشروع الذي اقترحه لتيسير النحو التعليمي بصفته الأمين العام للمجمع اللغوي، فظلت تتدارس مذكراته لجنة الأصول في المجمع لمدة سنتين، وفي سنة 1979م اتخذ مؤتمر المجمع قرارات في تيسير النحو التعليمي وتبسيطه بناء على الأسس الأربعة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تنسيق أبواب النحو العربي، بحيث تدمج أبوابه الفرعية في أبوابه الرئيسية.
- إلغاء الإعراب التقديري في المفردات، والإعراب المحلي في الجمل تخفيفا على الناشئة.
- عدم إعراب الكلمات التي لا تفيد الناشئة في إعرابها، نحو (أن) المخففة، و(لاسيما)، وبعض أدوات الاستثناء.
- وضع تعريفات محكمة لبعض أبواب النحو، بقصد تذليلها وتبسيطها للناشئة.

واقترح الدكتور إبراهيم مصطفى جعل الخبر من التوابع، وحذف النعت من التوابع، وحذف الفتحة من علامات الإعراب[24]. ومن الدعوات التي شهدت استنكارا كبيرا، ورفضا قاطعا دعوة أنيس فريحة إلى ترك الإعراب واستعمال العامية[25]، وكذلك فعل الدكتور حسن الشريف عندما اقترح إلغاء الممنوع من الصرف، والتسوية بين العدد والمعدود في التذكير والتأنيث، وأن يظل نائب الفاعل منصوبا، وأن يلزم المنادى والمستثنى حالة واحدة، فيكونان مرفوعين دائما، أو منصوبين... [26]

أما إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار العربية) فقد دعا إلى نبذ الإعراب لعدم دلالته على المعاني، قائلا: " فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة "[27]. وساق لذلك أمثلة عديدة من القرآن الكريم عن الفاعل والمفعول به، مبينا أن السياق الذي ترد فيه الجملة هو الذي يدلنا على الفاعل والمفعول، وليست الحركات الإعرابية. فالفاعل في نظره غالبا ما يلي ويتقدم على المفعول به وتلك حقيقة واضحة ترجع إلى أصل ترتيب عناصر الجملة الفعلية في أبسط حالة لها.

كما في قوله تعالى:"وورث سليمان داود"، كما يرى أن تقديم المفعول على الفاعل ضرورة يقتضها المقام كما في أسلوب الحصر أو القصر: "وما يعلم تأويله إلا الله"، وكذلك عندما يطول الكلام مع الفاعل وتوابعه كما في: "وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه"، وحيث يشتمل الفاعل على ضمير يعود إلى المفعول مثل:"هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم".

وقد نفى أن يكون التقديم والتأخير لأغراض بلاغية قائلا: "وليس يشفع من انحراف الفاعل عن موضعه أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديث عن العناية والاهتمام بالمتقدم، ولا فلسفة عبد القاهر الجرجاني في نظره بنافعة في ذلك"[28].

ومن الملاحظ أن الدكتور إبراهيم أنيس يتحدث في هذا الأمر أو المقام عن قضية التقديم والتأخير في عناصر التركيب اللغوي، ويرى أنها سر من أسرار اللغة العربية وبالخصوص حينما يتصل الأمر بالأسلوب القرآني ودلالته، كما لم ينس الحديث عن الحركات الإعرابية ومدى صلاحيتها للتعبير عن المعاني والدلالات، قائلا، "على كل حال نستطيع ونحن مطمئنون أن نقرر هنا أن الأساليب العربية القديمة قد عينت مكان الفاعل ومكان المفعول بما لا يدع مجالا للبس، وبما لا يحوج إلى رفع في الفاعل حتى تظهر فاعليته أو نصب في المفعول حتى تتضح مفعوليته ليخلص إلى أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين "[29].

وبذلك فالدكتور إبراهيم أنيس وغيره من الباحثين المحدثين يلتقون مع النحاة القدماء في نقطة واحدة هي أن أصل الكلمات الإعرابية مسكنة الأواخر، وأما تحريكها فهو لتسهيل النطق وتجنب التقاء الساكنين.

هـ - أزمة الدرس النحوي:

إن الأزمة التي يعيشها النحو العربي تعود إلى جملة من الأسباب نذكر منها:

1- عدم مراعاة الفرق بين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي: هو كغيره من العلوم يمكن أن يكون فيه التحليلات والتعليلات العميقة التي لا يفهمها إلا المتخصصون، أما النحو التعليمي: فهو النحو المهذب الذي تراعى فيه مستويات الدارسين، وتقدم فيه المادة العلمية في أسلوب شيق ومناسب لكل مستوى من مستويات الدراسة.

2- الشوائب التي مست دراسة النحو العربي في عصوره المتأخرة من قضايا المنطق الصوري اليوناني، وعدم الاكتفاء بالعلل التعليمية الظاهرة، بل التوغل في بحث العلل الثواني والثوالث، أي العلل الجدلية والفلسفية والركض وراء التعاريف الجامعة المانعة، بذكر المحترزات والقيود، وتحديد الأجناس والفصول والرسوم وغير ذلك... وإذا عدنا إلى بحث الأستاذ الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح نجد أنه قد أشار إلى وقوع الكثير من الباحثين العرب في الأخطاء الواهمة الكثيرة القائلة بأن النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني في بداياته أو في عهوده الأولى. وهذا ما دفعهم إلى مهاجمة مناهج البحث عند قدماء نحاة العرب، والحقيقة أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطي، ولكن بعد نضجه واكتماله لا قبل، وهو يخالف المنطق العربي القديم الذي بني على الاستنباط الاستقرائي، وعلى الطريقة الفرضية الاستنتاجية"[30].

3- عدم التفريق البين بين تعليم الملكة اللغوية وبين تعليم قوانين هذه الملكة: فطرق تعليم القوانين لا تكسب صاحبها الملكة ولو أصبح من كبار النحاة، يقول ابن خلدون: " إن ملكة اللسان غير صناعة العربية، ومستغنية عنها في التعليم"[31].

4- عدم التفريق بين النحو والقواعد النحوية، النحو عرضي: وهو إعمال الفكر في الخلافات والجوازات، وقد ظهر مع تفشي اللحن، أما القواعد النحوية: فهي ضمنية في اللغة ودائمة، ولا تتغير باجتهادات الأفراد، لذا نجد تيسير النحو ولا نجد تيسير القواعد. "ومما ينسب إلى

الخضرمي أنه فرق منذ وقت مبكر بين الصناعة والمعرفة، أي بين العربية واللغة، أو بعبارة أخرى بين النحو وفقه اللغة "[32]. وهذا معناه أن النحو من وضع الأئمة النحاة ومن المجتهدين في اللغة، لذا يمكنها أن تتغير وتتبدل، بينما القواعد من جوهر اللغة، لا يمكنها أن تتغير أو تتبدل.

وعموما فقد تمت بعض المحاولات في بداية القرن الماضي لتحديث النحو العربي - تقدمت الإشارة إلى بعضها - ولم يكتب لها النجاح لغياب الأساس النظري والمنهجي، من مثل ذلك تجاهل النظريات النحوية الحديثة نظرا لعدم توفر العدة المعرفية والنظرية لاقتحامها، كاللسانيات الرياضية، والحاسوبية، والإحصائية، وبناء النماذج اللغوية هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فالمقصودة من التيسير هو التحليل والتبسيط وحذف للشروح والتعليقات، واعتماد النحو التربوي بشكل تدريجي عبر مراحل التعليم مع مراعاة الجانب الوظيفي النافع لتقويم اللسان، لأن اللغة توظيف واستعمال في الخطابات المحلية والعائلية، وليست تلقين وحفظ للقواعد النحوية فقط. فتعليم الملكة اللغوية - كما رأينا - يكون مستغنيا عن القوانين، فما الفائدة من أن يكون لنا علم بالقواعد ولا يمكننا تطبيقها، علم بالمقاييس والقوانين، ولا يمكننا تجسيدها في الخطاب اليومي، فثمة خلط واضح بين التنظير للغة وأمور تعلمها، وهذا ما عبر عنه الدكتور نبيل علي قائلا :" ودعني أسرف القول قليلا لأزعم أن تعليمنا تنظير ولغوياتنا تربويات"[33].

5- ومما اتصف به النحو العربي كثرة المصطلحات النحوية، وعدم استقرارها نظرا لغياب شروط المصطلح السليم مع الخلاف بين المدارس، وكذلك كثرة الأمثلة النحوية، وتم تجميدها في قوالب أشبه بقوالب الصناعة، فهي قديمة لا تناسب الدارس في العصر الحاضر. والأمر كذلك مع اللهجات التي قعدت ولم تدرس دراسة علمية مستقلة.

الخاتمة:

وما يمكننا الإشارة إليه، إذا أردنا إنجاح فكرة التيسير والتبسيط في النحو العربي، هو:

1- ضرورة تحديد الأساس النظري والمنهجي والاستعانة بالنظريات اللغوية الحديثة، وخاصة منها النظريات اللسانية المعاصرة في طرق التدريس أو ما يعرف بالتعليمية (DIDACTIQUE).

2- استخدام الحاسوب في إقامة النماذج النحوية للإسراع في عملية التحديث النحوي، نظرا لما يوفره من موضوعية ودقة ومنهجية متناهية.

3- اعتماد المنهج البنيوي الوصفي البعيد عن التأويل والتعليل واللامنطق؛ لأنه يراعي المستويات اللغوية(من الصوت إلى الدلالة) ويصف المفردة اللغوية سواء المكتوبة أو المنطوقة، نظرا لقيامه على مفاهيم اللسانيات الحديثة .

4- بما أن التعليمية هي "الدراسة العلمية لطرق التدريس وتقنياته، ولأشكال تنظيم مواقف التعلم التي يخضع لها المتعلم قصد بلوغ الأهداف المنشودة،سواء على المستوى العقلي أو الوجداني أو الحسي الحركي..."[34]. وعلى هذا الأساس فلابد من اعتماد حاجيات المتعلمين وأهدافهم، لأن معرفة الاحتياجات هو أساس حل الإشكالية، ومركز الاهتمام في العملية التعلمية، وكذا اعتماد الطرائق المهمة في تعليمية اللغات.

5- إن علماء النحو القدماء في محاولاتهم لتيسير النحو وإصلاحه لم يدركوا من الصعوبات إلا القليل لقربهم من عصور السلامة، وقدرتهم على تحصيل الملكة،"وحتى تلك العيوب المحدودة لم تنل منهم اهتماما كافيا، فقد عالجوها فرادى، من غير أن يعرض لها إمام بالتجميع ووصف العلاج...على كثرة الأئمة الباحثين، وفيض الكتب والرسائل التي تتصدى للنحو وقضاياه".

6- إن المشتغلين بالدرس والقائمين على شؤون التعليم يجمعون على أن في النحـو العربي صعوبة وجفافا يقف دون سلامة التعليم ... على الرغم من الجهود الجبارة المبذولة في تيسيره وإصلاحه في العصر الحديث .

7- لابد من عملية مراجعة وتقويم للدرس النحوي، على امتداد الزمان، باعتبار أن المراجعة مطلب حضاري، وشرط من شروط أي نهضة ودليل حياة وحركة بالنسبة للأمم والمجتمعات... ومن جهة أخرى فهي تقتضي عدم إغفال أي فئة ممن كتب لهم أن يدرسوا هذا العلم، واستحضار كل ما قيل فيه نقدا وتوجيها وإطراء.

8- لا يجب أن يفهم بأن التيسير النحوي يعني الاختصار المخل بالتحصيل، والمفسد للعملية التعليمية.. وإنما الغرض من التيسير هو الاستعمال الأمثل للغة، والممارسة العملية للغة بين الناطقين بها من خلال معرفة التراكيب والأساليب العربية دون إجهاد العقل في حفظ القواعد.

9- الغرض من النحو هو الاستعمال والممارسة، والتفطن إلى خواص تركيبه، ولا يعني حفظ قواعده وشواذه.

الهوامش

1- أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي،"كتاب العين، ج 3، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ص 302.

2- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، ج 1، ط 2، (د- ت – ن)، ص 34 .

3- علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات، ج1، ط 1، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، 1405 هـ، ص 308.

4- ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، 1979، ط 2 ص 1070 و 1079.

5- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 3، ص 245.

6- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، شرح وتحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط 3، عالم الكتب، بيروت - لبنان، 1983 م، ص 23 - 26.

7- الجاحظ عمرو بن بحر، الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر (د.ط ت):91/1.

8- عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، دار الكتاب العربي، مكتبة الخان، القاهرة 1409هـ- 1989م، 371/1.

9- المصدر نفسه، 372/1 .

10- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

11- القفطي أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: أبو الفضل بدران، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1973م، ص 248.

12- عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، دلائل الإعجاز، تح: الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود الشنقيطي، دار المعرفة، لبنان 1398هـ - 1978م، ص 56.

13- ينظر: علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، جامعة الأزهر، القاهرة، ط1 1983، ص 159 .

14- الأحمر خلف، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، سوريا، 1961م، ص 34.

15- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 86.

16- المصدر نفسه، ص 87 .

17- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

18- الجاحظ، الحيوان، 99/1.

19- ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، ص 623.

20- المصدر نفسه، ص 625 .

21- المصد نفسه، ص 625 .

22- ينظر: شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، دار المعارف، مصر، 1986م، ص 13

23- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

24- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، دار المعارف، القاهرة- مصر، ص 115.

25- أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 1955م، ص 122.

26- حسن الشريف، تبسيط قواعد اللغة العربية، مجلة الهلال، المجلد 46،ص 1110.

27- إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية،ط7، 1974م، ص 242 .

28- المرجع نفسه، ص 244

29- المرجع نفسه، ص 247 و254 .

30- ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث - تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه، اللسانيات- مجلة في علم اللسان البشري، أصدرها معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، العدد 4، 1973- 1974، ص 26- 28

31- ابن خلدون، المقدمة، ص 632.

32- تمام حسان، وضع المصطلح العربي في النحو والصرف، الموسم الثقافي الثاني عشر، عمان - الأردن، 1964، منشورة مجمع اللغة العربية، ص 131.
33- نبيل علي، اللغة العربية والحاسوب، منشورات تعريب، 1988، ص 361.
34- محمد الدريج، تحليل العملية التعليمية، قصر الكتاب، البليدة - الجزائر، ط 2،1991، ص 13.